Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. Special (2), 318-337, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2026746

The Impact of Auditor Efficiency in Analytical Procedures and Its Reflection on the Quality of Financial Reporting

Weam F. Adnan[1]*, ALI Q. AL-OBAIDI[2]
[1,2]Department of accounting and financial control, College of business economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq
weaamfiras536@gmail.com, alialobidi633@gmail.com

Article information:
Received: 13–11– 2025
Revised: 25–11– 2025
Accepted: 30–11– 2025
Published: 25–04– 2026

*** Corresponding author:**
Weam F. Adnan
weaamfiras536@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The research aims to study and analyze the cognitive foundations of analytical procedures and the efficiency of external auditors, in addition to reviewing the relevant literature on the quality of financial reporting. It focuses on the extent to which analytical procedures are applied and on verifying the external auditor's commitment to their implementation within a selected sample of Iraqi banks (Iraqi National Bank) The study is based on the hypothesis that adopting sound analytical procedures, supported by an audit team that is scientifically and professionally qualified, positively impacts the quality of financial reporting of the audited entity. To achieve the research objectives, the financial statements of the sampled banks were analyzed using financial ratios representing liquidity, activity, leverage, and profitability.

Through a comparison between the ratios used by external auditors and those applied by the researcher, it was found that the auditors primarily focused on liquidity indicators, applying only the current ratio, without extending the analysis to other ratios related to activity, profitability, and leverage.

The findings revealed that the effective application of analytical procedures by competent external auditors enhances the quality of financial reporting, as each element reinforces the other's effectiveness; any weakness in one dimension directly affects the reliability of financial reports.

The researcher recommends that analytical procedures and financial ratios be applied by auditors throughout all stages of the audit process, as they provide essential support in determining the nature, timing, and extent of audit tests, while maintaining previous results for comparative and future evaluation purposes.

Keywords: Analytical Procedures, Auditor Efficiency, Financial Reporting, Financial Analysis, Financial Ratios.

Conclusions:

1. Analytical procedures represent a fundamental tool in the auditing process, used to analyze logical and financial relationships between data with the aim of detecting errors and material misstatements.
2. The efficiency of the external auditor does not depend solely on theoretical ability but is determined by their practical ability to employ analytical tools in interpreting data and deriving accurate control indicators.
3. Professional development in the auditing environment has led to a shift in analytical procedures from simple descriptive examination to the use of advanced methods, including horizontal analysis and interpretive financial ratios.

4. There is no specific timing for applying analytical procedures, as they are used at all stages of auditing (planning, execution, and reporting), with varying objectives and importance at each stage.
5. The availability of professional competence in the auditor contributes to enhancing the confidence of financial statement users and reduces material errors in the auditing process.
6. The actual application of analytical procedures within banks has shown variation in the level of their use among the banks under study, confirming that auditors' commitment to these procedures is not uniform and depends on their experience and professional skills.
7. The results of financial analysis have shown that analytical procedures effectively contribute to detecting early indicators of financial risks and deviations, whether through financial ratio analysis or trend comparisons across years. This supports their role in prediction rather than merely detecting errors after they occur.
8. Applied analysis has shown that auditor efficiency is linked to the degree of their actual reliance on analytical tools, not merely possession of theoretical knowledge. Auditors with greater experience achieved more accurate and professional results when interpreting financial indicators.
9. Field results indicate that the quality of financial reporting improves significantly when analytical procedures are integrated with a high level of external auditor competence. Banks that effectively applied analytical procedures presented more transparent and consistent financial statements.

تأثير كفاءة المدقق في الاجراءات التحليلية وانعكاسه على جودة الابلاغ المالي

وئام فراس عدنان[1]*، علي قاسم العبيدي[2]
[1،2] قسم الرقابة المحاسبية والمالية ، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق
weaamfiras536@gmail.com, alialobidi633@gmail.com

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 13-11-2025
- تاريخ ارسال التعديلات: 25-11-2025
- تاريخ قبول النشر: 30-11-2025
- تاريخ النشر: 25-04-2026

***المؤلف المراسل:**
وئام فراس عدنان
weaamfiras536@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:
يهدف البحث الى دراسة وتحليل الاجراءات التحليلية و كفاءة المدقق الخارجي بالإضافة الى تناول الادبيات الخاصة بجودة الابلاغ المالي من خلال تسليط الضوء على نسب الاجراءات التحليلية والتاكد من التزام المدقق الخارجي في تطبيقها على عينة البحث المتمثلة بالمصارف العراقية (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الاتحاد العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار) واستند البحث الى فرضية اساسها ان تبني إجراءات تحليلية سليمة بالاعتماد على فريق تدقيق مؤهل علمياً ومهنياً لممارسة مهنة التدقيق سوف ينعكس بصورة ايجابية على جودة الإبلاغ المالي بالنسبة للجهة الخاضعة للتدقيق ومن اجل تحقيق اهداف البحث تم اجراء تحليل للقوائم المالية للمصارف عينة البحث من خلال استخدام النسب المالية المتمثلة بنسب (السيولة ، النشاط ، المديونية ، الربحية) ومن خلال مقارنة النسب المستخدمة من قبل المدقق الخارجي للمصارف عينة البحث والنسب المستخدمة من قبل الباحث اذ توصل الباحث الى أن مراقب الحسابات ركّز في تحليله المالي على المؤشرات الأساسية المتعلقة بالسيولة، إذ تم تطبيق نسبة التداول (السيولة) فقط، في حين لم يتم التوسع في بقية المؤشرات الخاصة بالنشاط، الربحية، والمديونية .كذلك ان قياس الإجراءات التحليلية من قبل المدقق الخارجي الكفوء يحسن من جودة الإبلاغ المالي ، حيث يعزز كل عنصر فاعلية العنصر الآخر، وأي ضعف في أحدها ينعكس مباشرة على موثوقية القوائم المالية. ويوصي الباحث ضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية واستخدام النسب والمؤشرات المالية من قبل المدقق خلال جميع مراحل التدقيق، لما توفره من دعم في تحديد طبيعة التخطيط والتوقيت ومدى الاختبارات التدقيقية، مع الاحتفاظ بالنتائج السابقة لغايات المقارنة والتقييم المستقبلي ورفع مستوى جودة الابلاغ المالي بالنسبة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها للاطراف المستفيدة.

الكلمات المفتاحية: الاجراءات التحليلية ، كفاءة المدقق ، جودة الابلاغ المالي ، النسب المالية ، التحليل المالي

المقدمة:

في ظل التقدم الذي حصل في بيئة الاعمال العالمية عموماً وبيئة الاعمال العراقية خصوصاً بسبب التطورات التي ظهرت في تكنلوجيا المعلومات وكسر حواجز التجارة الدولية بين البلدان إضافة الى ظهور الشركات متعددة الجنسيات وتعقيد الأنشطة الاقتصادية والمالية والتنافس الحاد بين الشركات العالمية فأن تلك العوامل القت بضلالها على مهنة المحاسبة والتدقيق في تعقيد مهام المحاسب في التعامل مع الكم الهائل من البيانات والمعلومات المحاسبية وبنفس الوقت تعقيد مهمة المدقق الخارجي في التحقق من صحة تلك المعلومات المحاسبية والتي تعتبر مخرجات العمل المحاسبي. ان معظم حالات الإفلاس وانهيار الشركات التي حصلت في العديد من الدول المتقدمة في الاعمال في القرن الحادي والعشرون كان احد اهم أسبابها هو التقصير الواضح من قبل شركات التدقيق الخارجي المكلفة بتدقيق حسابات تلك الشركات او تورط او تواطئ تلك الشركات في إخفاء الوضع المالي الحقيقي وتعظيم الأرباح الوهمية او المبالغة في تقدير الأصول وتقليل الالتزامات المترتبة على تلك الشركات ان مهمة المدقق الخارجي تعتبر اكثر صعوبة واكثر حساسية من مهمة المحاسب بسبب الدور الذي يؤديه تقرير مراقب الحسابات في الحكم على جودة الإبلاغ المالي عن تلك المعلومات والذي يرتبط بمتطلبات مجموعة واسعة من المستخدمين داخل وخارج منظمات الاعمال بما فيهم الإدارة والمستثمرون والدائنون , اذ يعتمد المدقق الخارجي على مجموعة من الأدوات الرقابية التي تسهل من مهام جمع ادلة الاثبات وتحليل التقارير والبيانات ومهمة ابداء الراي المهني المحايد الا وهي سلسلة من الإجراءات التحليلية التي تضاف الى الملاحظات والمقابلات الشخصية وجمع القرائن التي تنجز اثناء ممارسة العمل الرقابي والتي يجب ان تتصف بأعلى مستوى من الدقة من اجل تحقيق الهدف المقصود منها .ان جودة الإجراءات التحليلية ترتبط بشكل كبير بجودة التدقيق وجودة المدقق الخارجي الذي يمارس مهنة التدقيق اذ لا يمكن الحصول على نتائج متميزة في العمل الرقابي بالاعتماد على مدقق غير مؤهل من الناحية المهنية او غير قادر على مواكب متطلبات تطوير ممارسة المهنة على المستوى الدولي,ان اهم متطلبات المجالس

المهنية الدولية في المحاسبية والتدقيق في الآونة الأخيرة وبسبب الثغرات وحالات الخرق التي حصلت في العمل الرقابي لا تقتصر فقط على الالمام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية بل تمتد لتشمل استيفاء سلسلة من المهارات التي يجب ان يمتلكها المدقق الخارجي المؤهل تاهيل سليم لممارسة المهنة بما فيها مهارة تطبيق والتعامل مع الإجراءات التحليلية والتي تنعكس على جودة تقرير مراقب الحسابات الخارجي.

قسمت الدراسة الى أربع محاور، تناول المحور الأول منهجية البحث، وتضمن المحور الثاني الجانب النظري، في حين خصص المحور الثالث للجانب التطبيقي، وأخيراً خصص المحور الرابع لاستعراض اهم النتائج والتوصيات.

1. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ان التحقق من جودة الإبلاغ المالي عن المعلومات المحاسبية لاتقتصر على مهنة المحاسبة والمحاسبين بل تمتد لتشمل كفاءة المدقق الخارجي بالنسبة للجهة الخاضعة للتدقيق وكفاءة الإجراءات التحليلية التي تمارس من المدقق ومدى الانسجام الذي يحصل بين تلك الإجراءات المطبقة وبين المتطلبات العلمية والمهنية التي يجب ان يمتلكها االمدقق الذي يمارس مهنة التدقيق. في ظل تلك المعطيات يمكن تجسيد مشكلة البحث من خلال التساولات الاتية

1- هل يلتزم المدققون الخارجيون (مراقبي الحسابات) بتطبيق سلسلة من الإجراءات التحليلية التي تسهل من مهمة جمع القرائن وادلة الاثبات وابداء الراي المهني المحايد في التدقيق؟
2- هل يلتزم المدققون الخارجيون (مراقبي الحسابات) بالمعايير العامة في التدقيق من خلال توافر ملاكات ذات كوادر مؤهلة تاهيل علمياً ومهنياً لممارسة المهنة وفق متطلبات مجالس المهنية الدولية في المحاسبة والتدقيق ؟
3- هل ان تطبيق الاجراءات التحليلية من قبل المدقق الكفوء ينعكس ايجابياً على جودة الابلاغ المالي ؟

2. أهمية البحث:

الأهمية العلمية للبحث

- والتي تتجسد من خلال أهمية المتغيرات التي يمثلها وهي الإجراءات التحليلية : مجموعة من الإجراءات المطبقة من قبل المدقق الخارجي من اجل دعم متطلبات الحصول على ادلة الاثبات وابداء الراي المهني وصياغة تقرير مراقب الحسابات.
- كفاءة فريق التدقيق : مجموعة من الأطراف التي تمارس مهام التدقيق الخارجي والتي يتطلب ان تمتلك مجموعة من المؤهلات والمهارات الاكاديمية والمهنية وسلسلة من المتطلبات التي تفرضها مجالس ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق على المستوى المحلي والدولي.
- جودة الإبلاغ المالي : مجموعة من الممارسات التي تعزز من شفافية القوائم المالية من خلال الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية بشكل واضح ودقيق وفقا لمتطلبات مجموعة من المستخدمين.

الأهمية العملية للبحث :

تتجسد في النتائج التي تم التوصل اليها من قبل الباحث والتي تدعم مهنة التدقيق وتساهم في رفع مستوى جودة العمل الرقابي الذي ينعكس في تلبية متطلبات العديد من المستخدمين وأصحاب المصالح من خلال جودة الإبلاغ عن الكشوفات المالية.

3. أهداف البحث:

تهدف الدراسة الى

1- دراسة وتحليل المرتكزات المعرفية للاجراءات التحليلية و كفاءة المدقق الخارجي بإلاضافة الى تناول الادبيات الخاصة بجودة الابلاغ المالي .
2- تسليط الضوء على نسب الاجراءات التحليلية والتاكد من التزام المدقق الخارجي في تطبيقها على عينة البحث
3- معرفة اثر تطبيق الاجراءات التحليلية في عينة البحث وهدفها في تحقيق كفاءة المدقق الخارجي
4- بيان أثر تطبيق الإجراءات التحليلية السليمة، المستندة إلى كفاءة المدقق الخارجي، في تحقيق جودة الإبلاغ المالي

4. الفرضيات:

لغرض الاجابة على التساؤل المطروح في المشكلة البحثية والوصول الى الاهداف البحثية انطلقت الدراسة من الفرضية الاتية: (ان تبني إجراءات تحليلية سليمة بالاعتماد على فريق تدقيق مؤهل علمياً ومهنياً لممارسة مهنة التدقيق سوف ينعكس بصورة ايجابية على جودة الإبلاغ المالي بالنسبة للجهة الخاضعة للتدقيق).

5. مجتمع وعينة البحث:

يمثل المجتمع الأول للدراسة المصارف العراقية، وقد تم اختيار عينة عمدية مصرف الاهلي العراقي أما مجتمع البحث الثاني فيتمثل في شركات ومكاتب مراقبي وتدقيق الحسابات المجازه بينما تمثّل عينة البحث من المدققون الخارجيون (مراقبي الحسابات) لارتباطهم المباشر بموضوع البحث

6. أسلوب ومنهج البحث:

اعتمد المنهج الاستنباطي في تقديم المفاهيم والجانب النظري من الدراسة، والمنهج الاستقرائي في تحليل البيانات باستخدام النسب والنماذج المالية لحساب التوازن المالي، واستخدام الاساليب والبرامج الاحصائية منها (SPSS.V.22) لاختبار التأثير بين متغيرات الدراسة، وشكل (1) يمثل نموذج الدراسة.

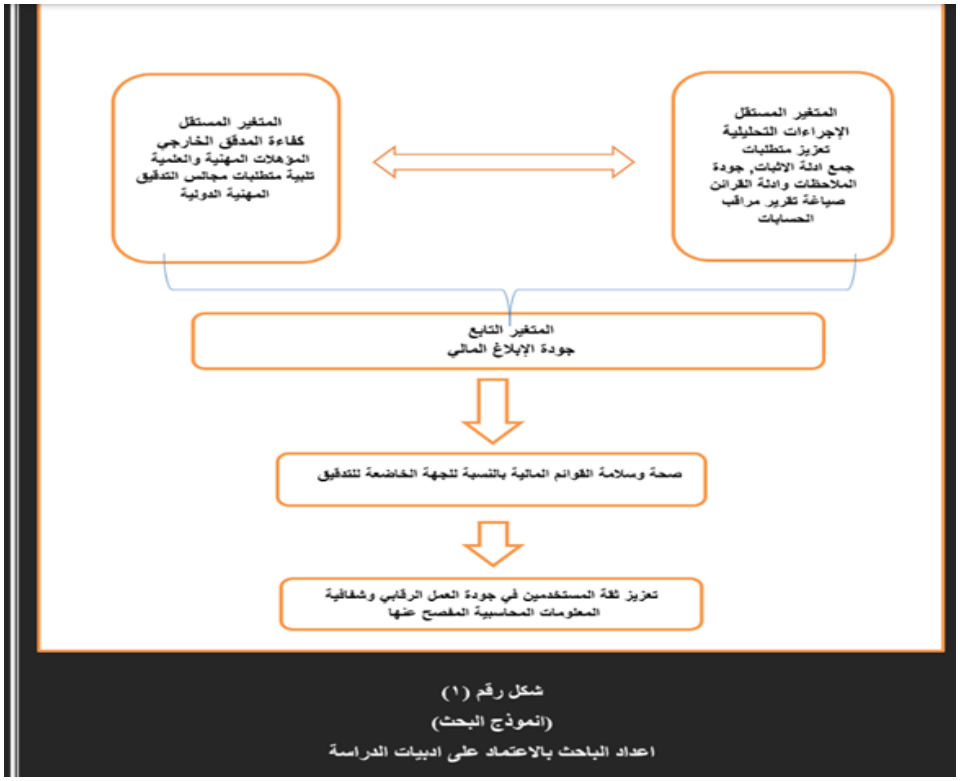

شكل رقم (١)
(انموذج البحث)
اعداد الباحث بالاعتماد على ادبيات الدراسة

المحور الأول : الجانب النظري

أولاً: مفهوم الاجراءات التحليلية

تعد الاجراءات التحليلة احد الوسائل المستخدمة في تحليل العلاقة بين البيانات المالية للوحدة الاقتصادية اذا تم تعريفها بعده تعاريف من قبل الباحثين والمؤسسات المهنية بطرق مختلفة ، يوضح الجدول ادناه مجموعة من التعاريف من مصادر متعددة كما يلي:

1- أنها الاجراءات التي تهدف الى التحقق من مدى صحة القيمة الدفترية لاحد بنود القوائم المالية مقارنة بالقيمة التي يقدرها المدقق الخارجي. وعندما يكون هناك اختلاف كبير بين القيمتين هذا يشير الى وجود تغيرات قد تتطلب مزيد من الفحص للتحقق من اسبابها و التأكد من ما اذا كانت
2- هي عملية فحص النسب المالية والاتجاهات الرئيسية، بالإضافة إلى التحقيق في التغييرات أو العلاقات التي لا تتوافق مع المعلومات الأخرى أو التي تختلف عن القيم المتوقعة.(Hayes,2004:339)
3- ناتجة عن اخطاء او تلاعب في القوائم المالية (مصطفى,2019: 29)
4- هي عملية فحص النسب المالية والاتجاهات الرئيسية، بالإضافة إلى التحقيق في التغييرات أو العلاقات التي لا تتوافق مع المعلومات الأخرى أو التي تختلف عن القيم المتوقعة.(Hayes,2004:339)

ثانياً: مفهوم كفاءة المدقق الخارجي

كان للثورة الصناعية تأثير بالغ الأثر في تطور مهنة التدقيق، حيث أسهمت في ظهور الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة. نتيجة لهذا الانفصال، لم يعد للمالكين القدرة المباشرة على إدارة الوحدة الاقتصادية أو مراقبتها بشكل فعال. ومن ثم أصبح من الضروري وجود طرف ثالث محايد يعمل كحلقة وصل بين المالكون والوحدة الاقتصادية، ليتمكن من إطلاع المتعاملين على الوضع المالي والاقتصادي لتلك الوحدة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم هذا الطرف المشورة والإرشادات للإدارة بهدف تصحيح أي أخطاء قد تحدث. ويُمارس هذا الدور من خلال عمليات التدقيق التي يتم تنفيذها عادةً من قبل المدقق الخارجي، وذلك باستخدام إجراءات وأساليب محددة تعتمد على معايير دقيقة.

1- هو الشخص المتخصص الذي يقوم بأعمال التدقيق ومراقبة الحسابات، ويحمل شهادة معترف بها وصالحة لممارسة مهنته وفق مجموعة من المعايير والإجراءات المعتمدة. ويهدف إلى تقديم رأي فني متخصص في المعلومات المالية التي يخضعها للتدقيق، مما يساهم في إضفاء الموثوقية والشفافية على تلك المعلومات ويعزز من مصداقيتها. (مجي , 2023: 290)
2- هو الشخص المهني الذي يعتمد في عمله على القوانين والتعليمات والمعايير المحاسبية المعترف بها، من أجل تقديم رأي فني محايد ومبني على أسس سليمة. يعمل هذا المدقق على ضمان أن عمليات التدقيق تتم بشكل موضوعي ودقيق، خالية من أي ضغوطات خارجية قد تؤثر في استقلاليته أو مصداقية النتائج التي يقدمها. (العطار واخرون , 2018: 38)

ثالثاً: مفهوم جودة الابلاغ المالي

1- بأنها العملية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المالية إلى للاطراف المعنية في وحدة اقتصادية ما من خلال التقرير المالي السنوي الذي تعده الوحدة الاقتصادية.

والإبلاغ المالي هو الوسيلة التي تحصل من خلالها الأطراف الخارجية على المعلومات المحاسبية المفيدة في عملية صنع القرار(**كامل ومهدي,2021: 69)**

2- هو مجموعة من الإجراءات التي قد تساهم في تحسين برنامج معين من خلال التركيز على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية. يهدف ذلك إلى تقليل عيوب الأداء والوصول إلى النتائج المطلوبة بطريقة تساعد

رابعاً: دور الاجراءات التحليلية وكفاءة المدقق الخارجي في تحقيق جودة الابلاغ المالي

يقع على عاتق المدقق الخارجي اكتشاف وتقييم الاخطاء والمخاطر للوحدة الاقتصادية على مستوى القوائم المالية ككل ويتم ذلك من خلال استخدام عده طرق للمقارنة والتحليل ذلك يساعد المدقق على التعرف على هذه المخاطر من خلال اجراء تحليل لارصده الحسابات الخاصة بالوحدة الاقتصادية وتعتبر نسب الاجراءات التحليلية احد الطرق التي يستخدمها المدقق في اكتشاف هذه الاخطاء (عميرش ، 2017 :114)

ان المدقق الكفوء لا يكتفي بفحص البيانات فقط بل يستخدم اداوت تحليلية لتقييم هذه المعلومات وهذه بدوره يعزز من جودة القوائم المالية اذا يستخدم المدقق تحليل النسب المالية المتمثلة بالاتي : (الفضل،2012: 55-60)

1- نسبة السيولة : يتم استخراجها من خلال قسمة مجموع الموجودات المتداولة على مجموع المطلوبات المتداولة اذا تعبر هذه النسبة على عدد مرات تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة بمعنى انها تشير الى المدى التي ممكن ان تتعرض له الادارة المالية الى مخاطر فقدان السيولة والعسر المالي ، لذا ان ارتفاع هذه المعيار يشير الى ان الادارة المالية لن تتعرض الى صعوبة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقه متمثلة في المطلوبات المتداولة

2- معدل دوران اجمالي الموجودات : يتم استخراجها من خلال قسمة صافي الايرادات على اجمالي الموجودات اذا تعبر هذه النسبة عن كفاءة استخدام الاصول الثابتة في دوره المالية اذا كلما ارتفع معدل دوران الاصول زادت كفاءة الوحدة الاقتصادية في استخدام اصولها .

3- معدل دوران اجمالي الموجودات الثابتة : يتم استخراجها من خلال قسمة صافي الايرادات على الموجودات الثابتة معدل دوران الموجودات الثابتة هو مقياس لكفاءة الشركة في استخدام أصولها الثابتة طويلة الأجل (مثل المباني والآلات) لتوليد الإيرادات. يُحسب بقسمة صافي المبيعات على متوسط الأصول الثابتة. كلما ارتفعت النسبة، زادت كفاءة الشركة في استخدام أصولها الثابتة، بينما تشير النسبة المنخفضة إلى استخدام غير فعال لهذه الأصول.

4- معدل دوران الموجودات المتداولة : هو مؤشر يقيس كفاءة الشركة في تحويل أصولها المتداولة مثل النقد والمخزون والذمم المدينة إلى مبيعات. تُحسب هذه النسبة بقسمة صافي الايرادات على الأصول المتداولة.

5- العائد على اجمالي الموجودات: مؤشر يقيس كفاءة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الارباح من الاصول ويستخرج من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على اجمالي الموجودات .

6- العائد على حقوق الملكية: وتشير هذه النسبة إلى ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل العميل(المالك)، أي إنها تعبر عن ربحية الاستثمار الممتلك ، والمنطق في هذه النسبة أن ارتفاعها يعبر عن كفاءة الإدارة لدى العميل المتحمل في استغلال أموال الملاك في ضمان عائد مرضي لهم والعكس يحصل عندما تنخفض هذه النسبة دون المعايير التي تستخدم للمقارنة.

7- العائد على رأس المال العامل : المقصود برأس المال العامل الإجمالي، مجموع الموجودات المتداولة التي يتملكها المشروع في تاريخ معين، أما الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات قصيرة الأجل فيسمى رأس المال العامل، الذي يحقق لدائني المشروع نسبة الأمان التي تتمتع بها الالتزامات الجارية. ولقياس كفاءة رأس المال العامل يتم تحديد عدد المرات التي يدورها خلال السنة المالية الواحدة، باستخدام معدل دورانه لمعرفة مقدار تشغيل وحدة النقد الواحدة الموظفة في مجالاته المختلفة مما يتيح إمكانية اكبر على تحقيق الأرباح، لذلك كلما زادت معدلات دوران رأس المال العامل تضاعف هامش الربح بمقدار عدد المرات التي دارها.

8- نسبة الديون الاجمالية الى اجمالي الموجودات: على الرغم من أن مانحي القروض الطويلة الأجل ينظرون بصفة عامة إلى الأرباح المتوقعة ،وإلى التدفقات النقدية المخططة بالموازنة كمقياس لموقفهم من المخاطرة، إلا انه لا يمكن إهمال الإبقاء على رصيد (فرق) بين الموجودات التي تم الحصول عليها من طريق الملاك (حملة الأسهم)، وبين الموجودات التي تم الحصول عليها عن طريق المقرضين، ومن ثم فان هذه النسبة تشير إلى قيمة الموجودات التي تم الحصول عليها عن طريق المقرضين مقابل قيمة الموجودات التي يتم الحصول عليها من حملة الأسهم (ويقاس بالنسبة الثابتة).

9- نسبة الديوان الاجمالية الى حقوق الملكية: كما تعرف هذه النسبة بنسبة الملكية ، إذ يتم من خلالها التعرف على مصادر التمويل في المنشآت ومقدار ما تشكله من المطلوبات وحقوق الملكية من مجموع هذه المصادر وتكون المطلوبات بشقيها القصيرة والطويلة الأجل أما حقوق المساهمين فتتكون من رأس مال الأسهم، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات.إن الحصول على نسبة عالية هنا يعني أن اعتماد المنشأة على مصادر التمويل الخارجي اكبر من اعتمادها على مصادر التمويل الداخلي، وهو ما يقلق أصحاب الديون والمقرضين، لان ذلك يعد مؤشرا على ازدياد درجة المخاطر لدى الشركة. أما الحصول على نسبة (1.1) فيعني اعتماد المنشاة مناصفة على مصادر التمويل وهو ما يكون مقبولا في بعض الحالات والمنشات، لذا على المراقب الذي يحلل عند استخراج هذه النسبة مقارنتها بما هو موجود في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة أو المقارنة بشركة منافسة.

ومن خلال ما سبق، يرى الباحث أن امتلاك المدقق الخارجي للتأهيل العلمي والمهني يشكل عنصرًا جوهريًا في تعزيز قدرته على تطبيق الإجراءات التحليلية بكفاءة، إذ إن المعرفة المتعمقة بأساليب التحليل المالي تفتح أمامه آفاقًا أوسع لفهم طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية، وتمكنه من تفسير التغيرات التي تطرأ على البيانات المالية بدقة وموضوعية. كما أن استخدام هذه الأساليب يسهم في إعداد تقارير مالية أكثر موثوقية وخالية من الأخطاء الجوهرية، من خلال قدرته على الكشف عن حالات التلاعب أو الانحراف في الحسابات المالية، وتحليل أسباب الانخفاض أو الارتفاع في بنودها، وقياس أثر تلك التغيرات على مستخدمي المعلومات المالية.

وعليه، فإن عملية القياس المالي والتحليل الكمي تعد من أهم الأدوات التي تعزز جودة التدقيق الخارجي وتزيد من كفاءة فريق التدقيق، لكونها تربط بين البيانات المحاسبية والنتائج التشغيلية والاقتصادية للوحدة، بما يعكس صورة واقعية عن أدائها المالي. وفي ضوء ذلك، سيقوم الباحث في هذا البحث بتحليل البيانات المالية لعينة من المصارف المتمثلة بـ(المصرف الأهلي العراقي، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف المنصور للاستثمار) للسنوات (2021–2023)، بالاعتماد على القوائم المالية الأساسية، وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والدخل الشامل، وذلك من أجل دراسة نسب النمو بين السنوات، وتحليل مؤشرات الإجراءات التحليلية المتمثلة بـ(نسب السيولة، النشاط، المديونية، والربحية)، وصولًا إلى تقييم مدى كفاءة تطبيق هذه الإجراءات في دعم موثوقية المعلومات المحاسبية وتعزيز جودة القرارات المالية في تلك المصارف.

وانطلاقًا من ذلك، سيتم في الجانب العملي عرض التحليل التطبيقي للبيانات المالية للمصارف عينة البحث، بهدف بيان مدى انعكاس تطبيق الإجراءات التحليلية على نتائج المدقق الخارجي، وتوضيح أوجه الاختلاف في التطبيق بين المصارف الثلاثة، بما يسهم في التوصل إلى استنتاجات تدعم العلاقة بين كفاءة المدقق الخارجي وجودة الإبلاغ المالي

الجانب التطبيقي:

أ- نبذه عن المصرف عينة البحث

تأسس المصرف الأهلي العراقي عام 1995 كشركة مساهمة خاصة ضمن القطاع المصرفي الخاص، ليقدّم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد داخل العراق. وفي عام 2005، استحوذ كابيتال بنك الأردني على نسبة (61.85%) من أسهم المصرف، مما أسهم في توسيع نطاق خدماته، وتعزيز حضوره المالي والمصرفي محليًا وإقليميًا، إضافةً إلى دعم توجهه نحو تعزيز الشمول المالي وتطوير المنتجات الرقمية. ويبلغ رأس مال المصرف الحالي حوالي (520) مليار دينار عراقي، ويُعدّ من المصارف الفاعلة في السوق المحلي من حيث الانتشار، حيث يمتلك (33) فرعًا داخل العراق يقدم من خلالها خدمات الإيداع، التمويل، البطاقات المصرفية، والحلول المصرفية المتكاملة للأفراد والشركات.

•الرؤية:

أن نكون واحداً من البنوك الرائدة في المنطقة، وأن نضع عملاءنا وموظفينا كأولوية لنا، لتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة، تواكب حياتهم وقادرة على بناء مستقبلهم

•الرسالة والاهداف :

تتمثل رسالة المصرف الأهلي العراقي في دعم الازدهار المالي من خلال تقديم خدمات مصرفية رقمية مبتكرة تتميز بالسهولة والسرعة، وبما يلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات على حد سواء. ويسعى المصرف إلى تحقيق أهدافه عبر توفير حلول تمويلية متكاملة تُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي، وتوسيع الشمول المالي داخل العراق، إضافةً إلى تطوير جودة الخدمات المصرفية من خلال التحول الرقمي وبناء علاقات مستدامة مع العملاء القائمة على الثقة والموثوقية والالتزام بالمعايير المهنية والرقابية المعتمدة.

اولا: التحليل المالي باستخدام الاجراءات التحليلية وفق اسلوب الافقي للتحليل والمقارنة بين السنوات (2021-2023) وبالاعتماد على البيانات المالية :

جدول رقم (1) قائمة المركز المالي للسنوات 2021-2023
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف للسنوات 2021-2022-2023

البيان	2021	2022	نسبة التغير	2023	نسبة التغير
نقد و ارصدة لدى ابنوك مركزية	340,407,037	720,746,567	112%	1,832,757,355	154%
ارصدة لدى المصارف	269,700,912	422,930,449	57%	340,343,207	-20%
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	866,613,924	950,955,823	10%	1,309,947,975	38%
موجودات مالية بالقيمة العادلة	74,997,998	68,652,874	-8%	4,214,287	-94%
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	50,789,049	106,648,782	110%	364,135,402	241%
ممتلكات ومعدات (بالصافي)	34,894,217	51,751,180	48%	55,304,664	7%
موجودات غير ملموسة (بالصافي)	16,477,368	24,496,009	49%	28,071,653	15%
حق استخدام البند المؤجر	12,614,840	12,588,645	0%	17,993,190	43%
موجودات اخرى	154,846,495	57,318,451	-63%	30,217,130	-47%
مجموع الموجودات	1,821,341,840	2,416,088,780	33%	3,982,984,863	65%
ودائع بنوك و مؤسسات مصرفية	83,566,320	163,844,138	96%	58,783,432	-64%
ودائع العملاء	1,145,235,415	1,538,704,577	34%	2,927,569,285	90%
تأمينات نقدية	133,433,832	172,298,004	29%	266,772,045	55%
تأمينات نقدية	100,904,189	150,355,643	49%	117,300,374	-22%
اموال مقترضة	15,753,978	16,026,459	2%	18,950,940	18%
مخصصات متنوعة	4,316,037	12,796,547	196%	7,937,400	-38%
مخصص ضريبة الدخل	5,681,299	7,128,345	25%	38,342,710	438%
مطلوبات اخرى	16,588,621	21,668,181	31%	43,238,517	100%
مجموع المطلوبات	1,505,479,691	2,082,821,894	38%	3,478,894,703	67%
رأس المال المكتتب به والمدفوع	250,000,000	270,000,000	8%	300,000,000	11%
احتياطي الزامي	6,748,942	8,257,187	22%	17,863,445	116%
احتياطيات توسعات	1,000,000	1,000,000	0%	1,000,000	0%
فروقات ترجمة	-	-	0%	286,385	0%
احتياطي القيمة العادلة	283,837	(1,306,057)	-560%	59,398	-105%
ارباح مدروة	57,829,370	50,504,591	-13%	180,840,057	258%
صافي حقوق مساهمي المصرف	315,862,149	328,455,721	4%	500,049,285	52%
حقوق غير المسيطرين	-	4,811,165	100%	5,040,875	5%
مجموع حقوق الملكية	315,862,149	333,266,886	6%	505,090,160	52%
مجموع المطلوبات و حقوق الملكية	1,821,341,840	2,416,088,780	33%	3,983,984,863	65%

أ-التحليل المالي للموجودات

• النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية: في سنة 2021 بلغ رصيد النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية نحو 340,407,037 ألف دينار، ثم تضاعف في 2022 محققاً ارتفاعاً بنسبة 112% إلى 720,746,567 ألف دينار، قبل أن يسجل قفزة أكبر في 2023 بزيادة 154% إلى 1,832,757,355 ألف دينار. يشير هذا الارتفاع الحاد إلى تعزيز واضح للسيولة الاحتياطية لدى المصرف خلال العامين الأخيرين، ما يعكس حرصاً على بناء احتياطيات نقدية كبيرة سواء لسبب رقابي، أو للتعامل مع متطلبات السيولة المتصاعدة، أو نتيجة تركز الودائع لدى البنك المركزي. هذا التحول يرفع مستوى الأمان السيولي ولكنه قد يقلل العائد إذا بقي جزء كبير من السيولة غير مُستثمر.

• الأرصدة لدى المصارف: سجلت 269,700,912 ألف دينار في 2021، وارتفعت بنسبة 57% في 2022 إلى 422,930,449 ألف دينار، ثم تراجعت في 2023 بنسبة -20% إلى 340,343,207 ألف دينار. الارتفاع في 2022 يعكس زيادة في الانخراط بالمعاملات بين البنوك أو الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى، أما التراجع في 2023 فربما ناتج عن إعادة توجيه الأرصدة نحو البنك المركزي أو نحو منح قروض أو شراء أوراق مالية، أي إعادة تخصيص السيولة إلى قنوات أكثر عائداً.

• التسهيلات الائتمانية المباشرة (بالصافي): كانت 866,613,924 ألف دينار في 2021، وزادت بنسبة 10% في 2022 إلى 950,955,823 ألف دينار، ثم شهدت نمواً سريعاً بنسبة 38% في 2023 لتصل إلى 1,309,947,975 ألف دينار. يعكس هذا النمو توسع المصرف في منح الائتمان في 2023، ما يدعم إيرادات الفوائد لكنه يرفع التعرض الائتماني ويستدعي متابعة جودة المحفظة ورفع المخصصات عند الحاجة.

• الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: بلغت 74,997,998 ألف دينار في 2021 ثم انخفضت إلى 68,652,874 ألف دينار في 2022 (-8%)، قبل أن تتراجع بشكل جذري في 2023 بنسبة -94% إلى 4,214,287 ألف دينار. التراجع الحاد في 2023 يشير إلى تصفية أو إعادة

تصنيف معظم الاستثمارات القيمة العادلة—إما بيعت أو تم تحويلها إلى فئات أخرى مثل الأصول بالتكلفة المطفأة

• الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كانت 50,789,049 ألف دينار في 2021 ثم تضاعفت تقريباً في 2022 (+110%) إلى 106,648,782 ألف دينار، ثم قفزت بنسبة 241% في 2023 إلى 364,135,402 ألف دينار. هذا الانتقال الكبير إلى الأصول بالتكلفة المطفأة يشير إلى زيادة استثمارات المصرف في أدوات ثابتة العائد مثل سندات أو أوراق مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق أو قروض مدرجة بهذه الفئة، ما يعزز الدخل الثابت لكنه يقلل السيولة الفورية.

• ممتلكات ومعدات (بالصافي): بلغت 34,894,217 ألف دينار في 2021، وارتفعت بنسبة 48% في 2022 إلى 51,751,180 ألف دينار، ثم زادت بدرجة طفيفة في 2023 (+7%) إلى 55,304,664 ألف دينار. الزيادة الكبيرة في 2022 توحي باستثمارات رأسمالية ملموسة (فروع، تجهيزات)، بينما الاستقرار النسبي في 2023 يشير إلى إكمال جزء من هذه الاستثمارات وصيانة الأصول.

• موجودات غير ملموسة (بالصافي): سجلت 16,477,368 ألف دينار في 2021، ونمت بنسبة 49% في 2022 إلى 24,496,009 ألف دينار، ثم ارتفعت 15% في 2023 إلى 28,071,653 ألف دينار. هذه الزيادات تعكس استثمارات المصرف في البرمجيات وأنظمة التشغيل والأنظمة المصرفية الإلكترونية، ما يدل على توجه نحو الرقمنة والتحديث التقني.

• حق استخدام البند المؤجر: كانت 12,614,840 ألف دينار في 2021، وظلت تقريباً ثابتة في 2022، ثم ارتفعت بنسبة 43% في 2023 إلى 17,993,190 ألف دينار، وهو ما يدل على اتفاقات إيجار جديدة أو إعادة تقييم لعقود الإيجار مع توسع الفروع أو المكاتب.

• موجودات أخرى: سجلت 154,846,495 ألف دينار في 2021 ثم انخفضت بشدة في 2022 (-63%) إلى 57,318,451 ألف دينار، وتراجعت أكثر في 2023 بنسبة -47% إلى 30,217,130 ألف دينار. هذا الانخفاض الحاد قد يشير إلى تحصيل حسابات مدينة كانت متراكمة أو إعادة تصنيف عناصر غير متكررة أو شطب بنود غير قابلة للتحصيل؛ تحسن في الجودة إن كان مرتبطاً بتحصيل الديون، لكنه يتطلب مراجعة لبنية هذه البنود لمعرفة إن كانت أموراً مؤقتة أم إعادة هيكلة للحسابات.

• مجموع الموجودات: انتقل من 1,821,341,840 ألف دينار في 2021 إلى 2,416,088,780 ألف دينار في 2022 (+33%) ثم إلى 3,982,984,863 ألف دينار في 2023 (+65%). النمو الإجمالي القوي في 2023 يعكس تراكم السيولة، توسع القروض، وزيادة الاستثمارات البنكية طويلة الأجل، ما يعكس سياسة توسعية واضحة للمصرف.

ت-التحليل المالي للمطلوبات

• ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية: كانت 83,566,320 ألف دينار في 2021، وارتفعت بنسبة 96% في 2022 إلى 163,844,138 ألف دينار، ثم تراجعت بنسبة -64% في 2023 إلى 58,783,432 ألف دينار. هذا النمط يشير إلى اعتماد مؤقت على التمويل من بنوك أخرى في 2022، تلا ذلك سحب أو استبدال هذه المصادر بتمويل محلي (مثل ودائع العملاء) في 2023.

• ودائع العملاء: بلغت 1,145,235,415 ألف دينار في 2021، وزادت بنسبة 34% في 2022 إلى 1,538,704,577 ألف دينار، ثم قفزت بنسبة 90% في 2023 إلى 2,927,569,285 ألف دينار. يمثل هذا نموًا هائلاً في قاعدة الودائع، ما يعكس قدرة المصرف على جذب مدخرات أكبر—مما يدعم التمويل الذاتي ويخول المصرف لتمويل نمو المحفظة الائتمانية ورفع الإيرادات من الفوائد.

• التأمينات النقدية (الأول): سجلت 133,433,832 ألف دينار في 2021، وزادت 29% في 2022 إلى 172,298,004 ألف دينار، ثم ارتفعت 55% في 2023 إلى 266,772,045 ألف دينار، ما يدل على نمو الضمانات النقدية المرتبطة بالتسهيلات أو الاعتمادات، ويعكس توسعاً في الأنشطة المشغلة التي تتطلب ضمانات.

• التأمينات النقدية (الثاني/بند مكرر): كانت 100,904,189 ألف دينار في 2021، وارتفعت 49% في 2022 إلى 150,355,643 ألف دينار، ثم انخفضت -22% في 2023 إلى 117,300,374 ألف دينار؛ التذبذب هنا قد يعكس اختلاف أنواع التأمينات أو إعادة هيكلة لالتزامات الضمان، ويستدعي توضيحًا تفصيليًا من مكونات هذا البند عند إعداد التقرير.

• أموال مقترضة: بلغت 15,753,978 ألف دينار في 2021، وزادت طفيفًا 2% في 2022 إلى 16,026,459 ألف دينار، ثم ارتفعت 18% في 2023 إلى 18,950,940 ألف دينار، ما يشير إلى مستويات مقبولة من الاقتراض الموضعي أو الخارجي لتمويل أنشطة محددة.

• مخصصات متنوعة: كانت 4,316,037 ألف دينار في 2021، وقفزت بنسبة 196% في 2022 إلى 12,796,547 ألف دينار، ثم انخفضت -38% في 2023 إلى 7,937,400 ألف دينار. الزيادة الكبيرة في 2022 قد تعكس استحداث مخصصات تحوطية لمواجهة مخاطر ائتمانية أو التزامات محتملة، ثم تم تعديلها في 2023 بعد تحقق أو إعادة تقدير هذه المخاطر.

• مخصص ضريبة الدخل: سجل 5,681,299 ألف دينار في 2021، وازداد 25% في 2022 إلى 7,128,345 ألف دينار، ثم شهد ارتفاعاً كبيراً بنسبة 438% في 2023 إلى 38,342,710 ألف دينار، وهو انعكاس مباشر لزيادة الأرباح الخاضعة للضريبة في 2023 أو تغيّر تقديرات الضريبة المؤجلة، ويعكس أيضاً تحسناً كبيراً في ربحية المصرف.

• مطلوبات أخرى: ارتفعت من 16,588,621 ألف دينار في 2021 إلى 21,668,181 ألف دينار في 2022 (+31%)، ثم تضاعفت تقريباً إلى 43,238,517 ألف دينار في 2023 (+100%)، ما قد يشمل مستحقات، مصاريف مستحقة، التزامات متأخرة أو بنود تشغيلية تتزايد مع التوسع.

• مجموع المطلوبات: انتقلت من 1,505,479,691 ألف دينار في 2021 إلى 2,082,821,894 ألف دينار في 2022 (+38%) ثم إلى 3,478,894,703 ألف دينار في 2023 (+67%). النمو في المطلوبات يتماشى مع نمو الموجودات ويظهر توسع التمويل خصوصًا عبر ودائع العملاء.

ب – التحليل المالي لحقوق الملكية
• رأس المال المكتتب به والمدفوع: ظل مرتفعاً لكنه متزايد من 250,000,000 ألف دينار في 2021 إلى 270,000,000 ألف دينار في 2022 (+8%) ثم إلى 300,000,000 ألف دينار في 2023 (+11%)، ما يشير إلى زيادات رأسمالية لدعم التوسع وزيادة شروط الملاءة.
• الاحتياطي الإلزامي: نما من 6,748,942 ألف دينار في 2021 إلى 8,257,187 ألف دينار في 2022 (+22%) ثم إلى 17,863,445 ألف دينار في 2023 (+116%)، ما يدل على تخصيص احتياطيات أكبر تماشياً مع نمو الودائع وربما امتثالاً لمتطلبات تنظيمية.
• احتياطيات التوسعات: بقيت ثابتة عند 1,000,000 ألف دينار عبر السنوات، دلالة على سياسة احترازية أو بند محدد لا يتغير.
•فروقات الترجمة واحتياطي القيمة العادلة: فروقات الترجمة ظهرت في 2023 بمبلغ طفيف، أما احتياطي القيمة العادلة فقد تقلب (283,837 → 1,306,057- → 59,398) وهو ما يعكس تبعات تقلبات تقييم محفظة الأوراق المالية (تأثرات سوقية وتحويلات بين فئات التقييم).
•الأرباح المدورة: كانت 57,829,370 ألف دينار في 2021، انخفضت إلى 50,504,591 ألف دينار في 2022 (-13%) ثم قفزت بقوة 258% في 2023 إلى 180,840,057 ألف دينار، ما يعكس تعافياً قوياً في الربحية في 2023 أو إعادة احتساب توزيعات/مخصصات سابقة.
• صافي حقوق مساهمي المصرف ومجموع حقوق الملكية: ارتفعت حقوق المساهمين من 315,862,149 ألف دينار في 2021 إلى 328,455,721 ألف دينار في 2022 (+4%) ثم إلى 500,049,285 ألف دينار في 2023 (+52%)، مع ظهور حقوق غير المسيطرين لأول مرة في 2022 واستمرارها في 2023، ليصل مجموع حقوق الملكية إلى 505,090,160 ألف دينار في 2023 (+52%). هذا الارتفاع الكبير في 2023 يعكس دمج نتائج ربحية قوية وزيادة رأس المال واحتياطيات أعلى.
• مجموع المطلوبات وحقوق الملكية: يتطابق مع الموجودات ويعكس النمو الإجمالي من 1,821,341,840 (2021) إلى 2,416,088,780 (2022) ثم 3,982,984,863 (2023).
ثانياً: استخدام الاجراءات التحليلية لقائمة الدخل والدخل الشامل الاخر لمصرف الاهلي العراقي (2021-2023)

التحليل المالي للايرادات

• الفوائد الدائنة: بلغت 64,315,859 ألف دينار في 2021 ثم ارتفعت بنسبة 65% في 2022 لتصل إلى 106,354,561 ألف دينار، قبل أن تواصل النمو بنسبة 43% في 2023 محققة 151,650,938 ألف دينار. هذا التطور يعكس اتساع حجم القروض والاستثمارات المولدة للفوائد، مما يشير إلى زيادة فاعلية المصرف في استثمار موارده.
• الفوائد المدينة: ارتفعت من (18,083,694) ألف دينار في 2021 إلى (38,725,896) ألف دينار في 2022 بنسبة 114%، ثم إلى (51,782,884) ألف دينار في 2023 بنسبة 34%. النمو يعكس ارتفاع تكلفة الأموال بسبب زيادة حجم الودائع والاقتراض، إلا أن الزيادة في الفوائد الدائنة فاقت المصروفات، ما أبقى صافي الفوائد إيجابياً.
• صافي إيرادات الفوائد: نتيجة لذلك، ارتفع صافي الإيرادات من 46,232,165 ألف دينار في 2021 إلى 67,628,665 ألف دينار في 2022 بنسبة 46%، ثم إلى 99,868,054 ألف دينار في 2023 بنسبة 48%. هذا يؤكد تحسن كفاءة المصرف في إدارة الفجوة بين العوائد والتكاليف التمويلية.
• صافي إيرادات العمولات: بلغت 30,301,044 ألف دينار في 2021 ثم ارتفعت بشكل محدود في 2022 بنسبة 8% إلى 32,628,117 ألف دينار، لكنها قفزت بشكل استثنائي في 2023 إلى 232,499,716 ألف دينار بنسبة 613%. هذا النمو الهائل يكشف توسعاً ضخماً في الأنشطة غير التقليدية للمصرف، مثل خدمات التحويلات، الاعتمادات المستندية، وضمانات القروض.
• صافي إيرادات الفوائد والعمولات: انعكس ذلك في ارتفاع هذا البند من 76,533,209 ألف دينار في 2021 إلى 100,256,782 ألف دينار في 2022 بنسبة 31%، ثم إلى 332,367,770 ألف دينار في 2023 بنسبة 232%. هذا التطور يعكس تنوع مصادر الدخل واتساع نشاط المصرف على نحو ملحوظ.
• صافي أرباح العملات الأجنبية: ارتفعت من 5,467,406 ألف دينار في 2021 إلى 7,431,332 ألف دينار في 2022 بنسبة 36%، ثم إلى 8,897,650 ألف دينار في 2023 بنسبة 20%. النمو يعكس زيادة في عمليات الصرف الأجنبي وتوسع المصرف في الأنشطة المرتبطة بالعملات.
• إيرادات أخرى: بلغت 1,112,618 ألف دينار في 2021 وتراجعت بنسبة -55% إلى 504,154 ألف دينار في 2022، ثم ارتفعت مجدداً بنسبة 275% إلى 1,891,536 ألف دينار في 2023. هذا التذبذب يوحي بأن الإيرادات الأخرى مرتبطة بعناصر غير متكررة مثل أرباح استثمارات أو مبيعات أصول.
•إجمالي الدخل: نتيجة تراكم البنود أعلاه، ارتفع إجمالي الدخل من 83,113,233 ألف دينار في 2021 إلى 108,192,268 ألف دينار في 2022 بنسبة 30%، ثم قفز إلى 343,156,956 ألف دينار في 2023 بنسبة 217%، ما يعكس نموًا استثنائيًا في هيكل الإيرادات.

التحليل المالي للمصروفات

• نفقات الموظفين: ارتفعت من (12,290,037) ألف دينار في 2021 إلى (17,774,973) ألف دينار في 2022 بنسبة 45%، ثم إلى (24,831,763) ألف دينار في 2023 بنسبة 40%. الزيادة طبيعية مع التوسع في النشاط وزيادة عدد الموظفين أو تحسين مستويات الأجور.
• الاستهلاكات والإطفاءات: بلغت (7,326,932) ألف دينار في 2021، وزادت بنسبة 47% في 2022 إلى (10,778,657) ألف دينار، ثم بنسبة 34% في 2023 إلى (14,471,062) ألف دينار، ما يعكس زيادة الاستثمارات في الأصول الثابتة والبرمجيات.
• مصاريف أخرى: ارتفعت من (27,582,224) ألف دينار في 2021 إلى (35,109,290) ألف دينار في 2022 بنسبة 27%، ثم إلى (43,086,307) ألف دينار في 2023 بنسبة 23%. هذا

يعكس توسع النشاط التشغيلي وما يتطلبه من مصاريف عامة وإدارية.

• مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة: كان (1,999,480) ألف دينار في 2021 وتراجع بنسبة -39% في 2022 إلى (1,216,667) ألف دينار، ثم قفز بشكل كبير في 2023 إلى (19,053,669) ألف دينار بنسبة 1466%. هذا يعكس زيادة المخاطر الائتمانية واحتياطيات التحوط للمحفظة.

• التدني في قيمة الأصول الممتلكة وفاء الديون: تراجع من (1,543,942) ألف دينار في 2021 إلى (1,395,386) ألف دينار في 2022 بنسبة -10%، لكنه ارتفع في 2023 إلى (12,519,120) ألف دينار بنسبة 797%. هذا يشير إلى تسجيل خسائر كبيرة في أصول معاد تملكها مقابل ديون متعثرة.

• مصروف مخصصات متنوعة: لم يسجل في 2021، لكنه ظهر في 2022 بمبلغ (7,318,858) ألف دينار، ثم تراجع بشكل كبير في 2023 إلى (209,234) ألف دينار. يظهر أن المصرف كوّن مخصصات احترازية إضافية في 2022 وخفضها في 2023.

• مجموع المصاريف: ارتفع من (50,742,615) ألف دينار في 2021 إلى (73,593,831) ألف دينار في 2022 بنسبة 27%، ثم إلى (114,171,155) ألف دينار في 2023 بنسبة 55%. بالرغم من هذا النمو، فإن الإيرادات نمت بوتيرة أسرع بكثير.

التحليل المالي للربح قبل الضريبة

• الربح قبل الضريبة: ارتفع من 32,370,618 ألف دينار في 2021 إلى 34,598,437 ألف دينار في 2022 بنسبة 7%، ثم قفز إلى 228,985,801 ألف دينار في 2023 بنسبة 562%. هذا يعكس قفزة نوعية في الأداء المالي للمصرف.

• مصروف ضريبة الدخل: ارتفع من (6,248,593) ألف دينار في 2021 إلى (7,059,953) ألف دينار في 2022 بنسبة 13%، ثم إلى (38,982,235) ألف دينار في 2023 بنسبة 452%. النمو الكبير في 2023 مرتبط بزيادة الأرباح.

•صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك: بلغ 26,122,025 ألف دينار في 2021، ثم 27,538,484 ألف دينار في 2022 بنسبة 5%، قبل أن يقفز إلى 190,003,566 ألف دينار في 2023 بنسبة 590%. هذا يمثل طفرة كبيرة في ربحية المصرف تعكس نجاح سياساته في التوسع وتنويع مصادر الدخل.

ثالثاً: التحليل المالي باستخدام النسب المالية لمصرف الاهلي العراقي للمدة (2021–2023)

يُعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من الأدوات الأساسية التي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، وقياس كفاءتها التشغيلية والربحية والتمويلية ، سيتم تحليل البيانات المالية الخاصة بمصرف الاهلي العراقي للسنوات من 2021 إلى 2023 باستخدام مجموعة من النسب المالية :

1. مؤشر نسب السيولة: يُعد تحليل نسب السيولة من المؤشرات الجوهرية في تقييم مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. ومن أبرز هذه النسب هي نسبة التداول، والتي تُحسب من خلال قسمة مجموع الموجودات المتداولة على مجموع المطلوبات المتداولة، وفق المعادلة التالية:

• نسبة التداول = مجموع الموجودات المتداولة / مجموع المطلوبات المتداولة

وبالاستناد إلى القوائم المالية لمصرف المشرق العربي للسنوات 2021–2023، تم تحديد عناصر الموجودات المتداولة على النحو الآتي:

•النقد والأرصدة لدى البنك المركزي.
•الأرصدة والودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.
•الموجودات الأخرى.

أما المطلوبات المتداولة فقد شملت:

•ودائع العملاء والحسابات ذات الطبيعة الجارية.
•التأمينات النقدية.
•المطلوبات الأخرى.

استخراج نسبة التداول من خلال تقسيم الموجودات المتداولة التي تتضمن الحسابات (نقد وارصدة لدى البنوك التجارية ، ارصدة لدى المصارف ، موجودات اخرى) من قائمة المركز المالي على المطلوبات المتداولة التي تتضمن (ودائع بنوك تجارية ، ودائع العملاء ، مطلوبات اخرى)التي بلغت :

جدول رقم (2) مجموع موجودات والمطلوبات المتداولة

السنة	مجموع الموجودات المتداولة	مجموع المطلوبات المتداولة
2021	764954444	1245390356
2022	1200995467	1724216896
2023	2203317692	3029591234

وباستخدام البيانات المستخرجة من الجداول المالية ذات العلاقة والجدول اعلاه، تم احتساب نسبة التداول كما يلي:

جدول رقم (3) مؤشر نسب السيولة

النسب	القانون	السنة		
مؤشر نسب السيولة		2021	2022	2023
نسبة التداول	مجموع الموجودات المتداولة / مجموع المطلوبات المتداولة	61%	70%	73%

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم2

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة التداول شهدت تحسناً تدريجياً على مدى السنوات الثلاث المدروسة، إذ بلغت (61%) في سنة 2021، ثم ارتفعت إلى (70%) في سنة 2022، وصولاً إلى (73%) في سنة 2023. ويعكس هذا التطور قدرة المصرف على تغطية التزاماته قصيرة الأجل من خلال أصوله المتداولة، وهو ما يعد إشارة إيجابية عن قوة مركزه المالي وسيولته.

ثانياً: نسب النشاط : تُستخدم نسب النشاط كمؤشرات لقياس مدى كفاءة المصرف في استغلال موجوداته بمختلف أنواعها لتحقيق الإيرادات. وتمثل هذه النسب أداة تحليلية مهمة لتقييم كفاءة إدارة الموارد المتاحة. ومن بين أهم هذه النسب:

• معدل دوران إجمالي الموجودات
= صافي الإيرادات / إجمالي الموجودات
•معدل دوران الموجودات الثابتة
= صافي الإيرادات / الموجودات الثابتة
•معدل دوران الموجودات المتداولة

= صافي الإيرادات / الموجودات المتداولة

وقد تم احتساب هذه النسب لمصرف الاهلي العراقي خلال السنوات 2021–2023، كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (4)

السنة	صافي الايرادات	اجمالي الموجودات	الموجودات الثابتة	الموجودات المتداولة
2021	83113233	1821341840	34894217	764954444
2022	108192268	2416088780	51751180	1200995467
2023	343156956	3982984863	55304664	2203317692

جدول رقم (5) نسب النشاط

النسب	القانون	2023-2021		
معدل دوران اجمالي الموجودات	صافي الايرادات/اجمالي الموجودات	5%	4%	9%
معدل دوران الموجودات الثابتة	صافي الايرادات/ الموجودات الثابتة	238%	209%	620%
معدل دوران الموجودات المتداولة	صافي الايرادات/الموجودات المتداولة	11%	9%	16%

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم 4

• معدل دوران إجمالي الموجودات: بلغ (5%) في سنة 2021 مما يشير إلى قدرة محدودة للمصرف في توظيف كامل موجوداته لتحقيق الإيرادات، وانخفض قليلاً إلى (4%) في سنة 2022 وهو ما يعكس ضعف الكفاءة التشغيلية في تلك السنة. غير أن سنة 2023 شهدت تحسناً ملحوظاً حيث ارتفع المعدل إلى (9%)، مما يدل على أن المصرف تمكن من رفع مستوى استغلال موارده لتحقيق عوائد أفضل.

• معدل دوران الموجودات الثابتة: بلغ (238%) في سنة 2021، وهو مستوى مرتفع يعكس اعتماد المصرف بشكل جيد على موجوداته الثابتة لتوليد الإيرادات. إلا أن السنة التالية 2022 شهدت تراجعاً إلى (209%)، أما في سنة 2023 فقد ارتفع المعدل بصورة كبيرة ليصل إلى (620%)، وهو مؤشر قوي على ارتفاع كفاءة استخدام الموجودات الثابتة وتوظيفها بشكل أكثر فاعلية في تحقيق العوائد.

• معدل دوران الموجودات المتداولة: بلغ (11%) في سنة 2021، وتراجع إلى (9%) في سنة 2022، مما يعكس ضعفاً نسبياً في استغلال الأصول المتداولة لتحقيق الإيرادات. لكن سنة 2023 سجلت قفزة واضحة إذ ارتفع المعدل إلى (16%)، ما يشير إلى تحسن قدرة المصرف في إدارة الموجودات قصيرة الأجل وتوظيفها بشكل أفضل لتحقيق الإيرادات.

ثالثاً: : نسب الربحية

تُعد نسب الربحية من المؤشرات الأساسية التي تُستخدم لتقييم قدرة المصرف على تحقيق العوائد من استثماراته المختلفة، سواءً من حيث استخدامه لأصوله أو توظيفه لحقوق المساهمين، فضلاً عن فعالية رأس المال العامل في توليد الأرباح. ومن أبرز هذه النسب:

• العائد على إجمالي الموجودات
= صافي الدخل بعد الضريبة ÷ إجمالي الموجودات
• العائد على حقوق الملكية
= صافي الدخل بعد الضريبة ÷ حقوق الملكية
• العائد على رأس المال العامل
= صافي الدخل بعد الضريبة ÷ رأس المال العامل

جدول رقم (6)

السنة	صافي الدخل بعد الضريبة	اجمالي الموجودات	حقوق الملكية	راس المال العامل
2021	26122025	1821341840	315862149	480435912
2022	27538484	2416088780	333266886	523221429
2023	190003566	3982984863	505090160	826273542

وقد تم احتساب هذه النسب لمصرف الاهلي العراقي خلال السنوات 2021–2023 كما يلي:

جدول رقم(7) نسب الربحية

النسب	القانون	السنة		
العائد على اجمالي الموجودات	صافي الدخل بعد الضريبة/اجمالي الموجودات	1%	1%	5%
العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل بعد الضريبة/حقوق الملكية	8%	8%	38%
العائد على رأس المال العامل	صافي الدخل بعد الضريبة/راس المال العامل	5%	5%	23%

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم7

• العائد على إجمالي الموجودات: استقر عند مستوى ضعيف بلغ (1%) في سنتي 2021 و2022، مما يعكس محدودية قدرة المصرف على توظيف موجوداته في تحقيق أرباح. إلا أن سنة 2023 شهدت تحسناً ملحوظاً حيث ارتفع المعدل إلى (5%)، وهو ما يدل على تحسن في كفاءة استغلال الأصول وتحقيق مردودية أعلى.

• العائد على حقوق الملكية: بلغ (8%) في كل من 2021 و2022، وهو مستوى مقبول نسبياً لكنه يشير إلى استقرار الأداء دون نمو. أما في سنة 2023 فقد ارتفع بشكل كبير ليصل إلى (38%)، وهو ارتفاع جوهري يعكس تحسن صافي الأرباح بشكل ملحوظ مقارنة بحقوق المساهمين، مما يشير إلى تعزيز القيمة المضافة للملاك وتحقيق مردود مرتفع لهم.

• العائد على رأس المال العامل: يمثل رأس المال العامل الفرق بين الاصول المتداولة والمطلوبات المتداولة حيث جاءت النتائج سلبية خلال سنوات الدراسة، حيث سجل (-5%) في سنتي 2021 و2022، وازداد التراجع في سنة 2023 ليصل إلى (-23%)، مما يشير إلى عجز المصرف عن تحقيق عوائد موجبة من رأس المال العامل.

رابعاً: نسب المديونية : تُعد نسب المديونية من المؤشرات الجوهرية في تقييم الهيكل المالي للمصرف، إذ تُستخدم لقياس مدى اعتماد المصرف على التمويل الخارجي (الديون) في تمويل موجوداته ونشاطاته. كما تعكس هذه النسب مستوى المخاطر المالية المرتبطة بالالتزامات المترتبة على المصرف، وتُسهم في تحديد درجة الاستقلال المالي.نسب المديونية التي تم تحليلها:

• نسبة الديون الإجمالية إلى إجمالي الموجودات
= إجمالي المطلوبات ÷ إجمالي الموجودات
• نسبة الديون الإجمالية إلى حقوق الملكية
= إجمالي المطلوبات ÷ حقوق الملكية

جدول رقم (9)

السنة	مجموع المطلوبات المتداولة	اجمالي الموجودات	حقوق الملكية
2021	1245390356	1821341840	315862149
2022	1724216896	2416088780	333266886
2023	3029591234	3982984863	505090160

وقد جاءت النتائج لمصرف الاهلي العراقي خلال الفترة من 2021 إلى 2023 كما يلي:

جدول رقم (10) نسب المديونية

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم (9)

• نسبة الديون الإجمالية إلى إجمالي الموجودات: ارتفعت من (68%) في سنة 2021 إلى (71%) في سنة 2022، ثم واصلت الارتفاع لتصل إلى (76%) في سنة 2023. هذا الاتجاه التصاعدي يعكس اعتماد المصرف بشكل متزايد على التمويل الخارجي (الديون) لتغطية موجوداته، مما قد يزيد من درجة المخاطر المالية المرتبطة بالقدرة على الوفاء بالالتزامات.

• نسبة الديون الإجمالية إلى حقوق الملكية: بلغت (477%) في سنة 2021 ثم ارتفعت بشكل كبير إلى (625%) في سنة 2022، لتصل في سنة 2023 إلى (689%). هذه النسبة المرتفعة جداً تشير إلى أن حجم الديون يفوق حقوق الملكية بعدة مرات، وهو ما يعكس هيكل رأسمالي مثقل بالديون، ويجعل المصرف أكثر عرضة لمخاطر التعثر المالي إذا لم يتمكن من تحقيق تدفقات نقدية كافية لتسديد التزاماته.

خامساً :الية قياس جودة الابلاغ المالي في ظل تكامل الاجراءات التحليلية وكفاءة المدقق الخارجي

1- وصف مجتمع وعينة البحث

من اجل اختبار فرضية البحث و محاولة اثباتها او الوقوف على اهم ما يمكن بناؤه من استنتاجات يتناول هذا المبحث دراسة لعينة مستهدفة دراسة ميدانية عن طريق مقابلة الاطراف المعنية و تقديم مجموعة من الاسئلة على شكل استبيانة لذا حرص الباحث على ان تكون مفردات الاستبانة و بكافة تفاصيلها معدة بعناية و دقة و تركيز بشكل يتوافق مع هدف البحث و تنسجم مع فرضية وسياقة العام و من ثم قام الباحث بتحليل تلك البيانات و المعلومات و تفسيرها و لذا تم اختيار عينة مكونة من (125) مراقب حسابات من اصل (381) مراقب حسابات ويعادل (32.81) ، حسب نشرة مراقبي الحسابات وشركات التدقيق المجازة للعمل لسنة 2025 لتطبيق الجانب العملي من البحث و وزعت عليهم و تضمنت الاستبانة (24) سؤال على شكل محورين اساسية للاجابة عليها

2- تحليل البيانات الاحصائية :

النسب	القانون	السنة		
نسب الديون الاجمالية الى اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات المتداولة / اجمالي الموجودات	68%	71%	76%
نسبة الديون الاجمالية الى حقوق الملكية	اجمالي المطلوبات / حقوق الملكية	477%	625%	689%

جدول رقم (11) تحليل الفقرات الخاصة بالاجراءات التحليلية وكفاءة المدقق الخارجي

ت	الفقرات	اتفق		محايد		لا اتفق		الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف	الاهمية النسبية
		ت	%	ت	%	ت	%				
1	إن كفاءة المدقق الخارجي العلمية والعملية في تطبيق الإجراءات التحليلية تعد عاملاً أساسياً في تحسين التقييم المالي	112	89.6	0	0	13	10.4	0.9	0.306	34	89.6
2	ان حصول المدقق الخارجي على التأهيل اللازم في المحاسبة والتدقيق يساعده على استخدام التحليلات المالية الداعمة للتقدير المهني	105	84	0	0	20	16	0.84	0.368	43.8	84
3	يشارك المدقق الخارجي في دورات تدريبية كافية تتضمن تطوير مهارات استخدام الأدوات التحليلية ضمن عملية التدقيق	105	84	0	0	20	16	0.84	0.368	43.8	84
4	استخدام النسب والمؤشرات المالية كجزء من الإجراءات التحليلية يعزز قدرة المدقق الخارجي على تكوين رأي فني ومهني وموضوعي	105	84	0	0	20	16	0.84	0.368	43.8	84
5	إن إشراف المدقق الخارجي على أعضاء فريق التدقيق من خلال الاعتماد على الإجراءات التحليلية في تنفيذ المهام يعزز كفاءة العمل ويؤدي إلى تقارير مالية أكثر دقة	100	80	0	0	25	20	0.8	0.402	50.3	80
6	استقلالية المدقق الخارجي تعزز من الاجراءات التحليلية مما ينعكس ايجاباً على موضوعية الفحص	102	81.6	0	0	23	18.4	0.82	0.389	47.4	81.6
7	توجيه خطة التدقيق نحو المخاطر باستخدام التحليلات المقارنة يرفع كفاءة التدقيق ويعزز جودة الإبلاغ المالي	99	79.2	0	0	26	20.8	0.79	0.408	51.7	79.2
8	إن استقلالية المدقق الخارجي في تأكيد موثوقية الكشوفات المالية من خلال استخدام الإجراءات التحليلية يعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية	104	83.2	0	0	21	16.8	0.83	0.375	45.2	83.2
9	تعكس كفاءة المدقق في تطبيق الإجراءات التحليلية الموثوقة قدرته على استخراج أدلة ذات مصداقية،	107	85.6	0	0	18	14.4	0.86	0.353	41.1	85.6
10	استخدام نسب السيولة والربحية والنشاط كجزء من الإجراءات التحليلية يساعد المدقق على كشف المخاطر	99	79.2	0	0	26	20.8	0.79	0.408	51.7	79.2
11	تحديث الإجراءات التحليلية أثناء العمل الميداني استناداً إلى النتائج الأولية يعزز مرونة التدقيق	107	85.6	0	0	18	14.4	0.86	0.353	41.1	85.6
12	قيام المدقق الخارجي بتوثيق جميع الإجراءات التحليلية والأدلة المستخلصة منها يعزز من شفافية عملية التدقيق ويرفع من موثوقية النتائج	110	88	0	0	15	12	0.88	0.326	37.1	88

يتضح من بيانات الجدول اعلاه أن وجود توافق بين جميع مفردات العينة حول الإجابة بعم على جميع الفقرات بنسبة أكبر من 89% ويمكن توضيح نسبة الإجابة بنعم ولا لكل فقرة كما يلى :

السؤال رقم (1) : (إن كفاءة المدقق الخارجي العلمية والعملية في تطبيق الإجراءات التحليلية تعد عاملاً أساسياً في تحسين التقييم المالي وبالتالي تعزيز جودة الإبلاغ المالي) على متوسط حسابى بلغ (0.9) وانحراف معيارى بلغ (0.306) ومعامل اختلاف (34) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . بما يعكس إدراكهم أن المعرفة العلمية والخبرة العملية تشكلان حجر الأساس في إنجاح عملية التدقيق وتحقيق نتائج دقيقة وموضوعية.

السؤال رقم (2) : (ان حصول المدقق الخارجي على التأهيل اللازم في المحاسبة والتدقيق يساعده على استخدام التحليلات المالية الداعمة للتقدير المهني) على متوسط جسابى بلغ (0.84) وانحراف معيارى بلغ (0.368) ومعامل اختلاف (43.81) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . مما ينعكس على وعي أفراد العينة بأن التأهيل المهني المتخصص يعزز من

قدرة المدقق على تطبيق التحليلات المالية بفعالية أكبر ودقة أعلى في التقدير المهني.

السؤال رقم (3) : (يشارك المدقق الخارجي في دورات تدريبية كافية تتضمن تطوير مهارات استخدام الأدوات التحليلية ضمن عملية التدقيق) على متوسط جسابى بلغ (0.84) وانحراف معيارى بلغ (0.368) ومعامل اختلاف (84) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف. وتشير هذه القيم إلى إدراك المبحوثين لأهمية التدريب المستمر في تطوير القدرات التحليلية للمدققين، إذ إن المشاركة المنتظمة في البرامج التدريبية تسهم في رفع كفاءتهم المهنية وتحسين جودة التدقيق.

السؤال رقم (4) : (استخدام النسب والمؤشرات المالية كجزء من الإجراءات التحليلية يعزز قدرة المدقق الخارجي على تكوين رأي فني موضوعي، مما ينعكس إيجاباً على جودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.84) وانحراف معيارى بلغ (0.368) ومعامل اختلاف (84) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . وتوضح النتائج وجود اتفاق جيد يعكس أن المؤشرات المالية تعد أدوات مهمة لتكوين أحكام مهنية مبنية على تحليل واقعي للبيانات المالية، بما يدعم موضوعية عملية التدقيق.

السؤال رقم (5) : (إن إشراف المدقق الخارجي على أعضاء فريق التدقيق من خلال الاعتماد على الإجراءات التحليلية في تنفيذ المهام يعزز كفاءة العمل ويؤدي إلى تقارير مالية أكثر دقة وجودة في الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.8) وانحراف معيارى بلغ (0.402) ومعامل اختلاف (50.25) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . مما يعني أن الإشراف القائم على التحليل يعزز من دقة الأداء الجماعي ويحد من الأخطاء أثناء تنفيذ المهام الميدانية.

السؤال رقم (6) : (استقلالية المدقق الخارجي تعزز من الاجراءات التحليلية مما ينعكس ايجاباً على موضوعية الفحص و جودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.82) وانحراف معيارى بلغ (0.389) ومعامل اختلاف (81.6) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . ما يعكس قناعة المبحوثين بأن استقلالية المدقق عامل رئيسي في ضمان الموضوعية وعدم التحيز في الابلاغ عن نتائج التحليل المالي.

السؤال رقم (7) : (توجيه خطة التدقيق نحو المخاطر باستخدام التحليلات المقارنة يرفع كفاءة التدقيق ويعزز جودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.79) وانحراف معيارى بلغ (0.408) ومعامل اختلاف (51.65) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . مما يعني إدراكهم أن توجيه خطة التدقيق على أساس تحليل المخاطر يسهم في تحسين الأداء ورفع جودة التقارير المالية.

السؤال رقم (8) : (إن استقلالية المدقق الخارجي في تأكيد موثوقية الكشوفات المالية من خلال استخدام الإجراءات التحليلية يعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية ويرفع من جودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.83) وانحراف معيارى بلغ (0.375) ومعامل اختلاف (45.18) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . وتشير القيم إلى أن أفراد العينة متفقون بدرجة عالية على أن التحليل المالي المستقل يعزز الثقة في القوائم المالية المنشورة.

السؤال رقم (9) : (تعكس كفاءة المدقق في تطبيق الإجراءات التحليلية الموثوقة قدرته على استخراج أدلة ذات مصداقية، بما يسهم في توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة تعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية وتدعم جودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.86) وانحراف معيارى بلغ (0.353) ومعامل اختلاف (41.05) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . مما يشير على أن الكفاءة المهنية للمدقق تمكّنه من جمع أدلة قوية تسهم في موثوقية النتائج النهائية للتدقيق.

السؤال رقم (10) : (استخدام نسب السيولة والربحية والنشاط كجزء من الإجراءات التحليلية يساعد المدقق على كشف المخاطر وتحقيق جودة أعلى في الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.79) وانحراف معيارى بلغ (0.408) ومعامل اختلاف (51.65) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . وتشير النتائج إلى أن عينة الدراسة ترى في المؤشرات المالية أدوات فعالة لتقييم المخاطر والتنبؤ بالانحرافات المحتملة في الأداء المالي.

السؤال رقم (11) : (تحديث الإجراءات التحليلية أثناء العمل الميداني استناداً إلى النتائج الأولية يعزز مرونة التدقيق ويؤدي إلى تقارير مالية أكثر دقة وجودة) على متوسط جسابى بلغ (0.86) وانحراف معيارى بلغ (0.353) ومعامل اختلاف (41.05) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . مما يعني أن التحديث المستمر للإجراءات التحليلية أثناء العمل الميداني يمثل ممارسة مهنية تسهم في تحسين جودة عملية التدقيق.

السؤال رقم (12) : (قيام المدقق الخارجي بتوثيق جميع الإجراءات التحليلية والأدلة المستخلصة منها يعزز من شفافية عملية التدقيق ويرفع من موثوقية وجودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.88) وانحراف معيارى بلغ (0.326) ومعامل اختلاف (37.05) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . مما يؤكد أن التوثيق الدقيق والشامل للإجراءات التحليلية يعد من أهم العوامل التي ترفع مصداقية ومهنية العمل التدقيقي.

جدول رقم (12) تحليل الفقرات الخاصة بجودة الابلاغ المالي

ت	الفقرات	اتفق		محايد		لا اتفق		الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف	الاهمية النسبية
		ت	%	ت	%	ت	%				
13	توظيف النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأدلة يعزز ملاءمتها ويدعم جودة الإبلاغ المالي	101	83.2	0	0	24	16.8	0.83	0.375	45.2	83.2
14	تتضمن عملية بذل العناية المهنية استخدام الأدوات التحليلية لتقييم أخطاء التقدير والحكم المهني، وهو ما يساهم في تقديم إفصاح مالي أكثر دقة وشفافية	98	80.8	0	0	27	19.2	0.81	0.395	48.8	80.8
15	الرأي الفني المحايد القائم على تحليل الاتجاهات والفروق المالية يمثل ركيزة أساسية لتعزيز جودة الإبلاغ المالي	94	79.2	0	0	31	20.8	0.79	0.408	51.7	79.2
16	إن وضع خطة تدقيق تتضمن إجراءات تحليلية يقلل من المخاطر التشغيلية ويحسن كفاءة التنفيذ، مما ينعكس إيجاباً على جودة الإبلاغ المالي	100	83.2	0	0	25	16.8	0.83	0.375	45.2	83.2
17	يمكّن المدقق الخارجي استخدام تحليل الاتجاهات والفروق النسبية لاكتشاف الانحرافات بدقة، وهو ما يرفع جودة الإبلاغ المالي	91	76.8	0	0	34	23.2	0.77	0.424	55.1	76.8
18	مراجعة الأدلة والقرائن باستخدام الأدوات التحليلية على مدار جميع مراحل التدقيق تضمن الاتساق والدقة مما يعزز مصداقية وجودة الإبلاغ المالي	102	85.6	0	0	23	14.4	0.86	0.353	41.1	85.6
19	اعتماد المدقق الخارجي على نتائج الإجراءات التحليلية في تكوين رأيه يمثل ضمانة لعدالة العرض ويعزز جودة الإبلاغ	104	80	0	0	21	20	0.8	0.402	50.3	80
20	دمج التحليلات المالية مع تقييم الرقابة الداخلية يوفر تغطية أشمل للمخاطر ويسهم في جودة الإبلاغ المالي	101	83.2	0	0	24	16.8	0.83	0.375	45.2	83.2
21	يتحقق المدقق الخارجي من التزام الوحدة الاقتصادية بالمبادئ المحاسبية الصحيحة باستخدام أدوات التحليل المالي بما يساهم في اكتشاف الانحرافات وضمان دقة وجودة تقريرها المالي	102	85.6	0	0	23	14.4	0.86	0.353	41.1	85.6
22	يُقيّم المدقق الخارجي قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في نشاطها باستخدام التحليلات المالية، وهو ما يسهم في تعزيز موثوقية وجودة الإبلاغ المالي	98	81.6	0	0	27	18.4	0.82	0.389	47.4	81.6
23	يأخذ المدقق الخارجي بعين الاعتبار أي تغييرات في السياسات المحاسبية ويبيّن أثرها استنادًا إلى التحليلات المالية مما يزيد من وضوح وشفافية تقريره ويعزز جودة الإبلاغ المالي	94	84.8	0	0	31	15.2	0.85	0.36	42.4	84.8
24	إن تعبير المدقق عن رأيه في القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تحليل شامل لنتائج الأعمال المالية يضمن عدالة العرض ويعزز جودة الإبلاغ المالي	91	84	0	0	34	16	0.84	0.368	43.8	84

يتضح من بيانات الجدول اعلاه ان جميع نسبة الإجابة بنعم هى اكبر من 85% مما يشير إلى موافقة جميع مفرادات العينة على ما ورد بها من فقرات ويمكن توضيح النسب الإحصائية للإجابة بنعم لكل فقرة كما بالشكل التالى :

السؤال رقم (13) : (توظيف النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأدلة يعزز ملاءمتها ويدعم جودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.83) وانحراف معيارى بلغ (0.375) ومعامل اختلاف (45.18) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . وتشير النتائج إلى اتفاق جيد بين المبحوثين حول أن استخدام التحليل المالي في تقييم الأدلة يسهم في تحسين دقة الإفصاح المالي ورفع جودته.

السؤال رقم (14) : (تتضمن عملية بذل العناية المهنية استخدام الأدوات التحليلية لتقييم أخطاء التقدير والحكم المهني، وهو ما يساهم في تقديم إفصاح مالي أكثر دقة وشفافية) على متوسط جسابى بلغ (0.81) وانحراف معيارى بلغ (0.395) ومعامل اختلاف (48.77) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . توضح النتائج وجود اتفاق جيد وتجانس ملحوظ، مما يعكس قناعة المبحوثين بأن العناية المهنية والتحليل الدقيق يسهمان في تحقيق شفافية أعلى في الإبلاغ المالي.

السؤال رقم (15) : (الرأي الفني المحايد القائم على تحليل الاتجاهات والفروق المالية يمثل ركيزة أساسية لتعزيز جودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.79) وانحراف معيارى بلغ (0.408) ومعامل اختلاف (51.65) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . ما يدل على إدراك أفراد العينة لأهمية التحليل المهني الموضوعي في تحسين مصداقية التقارير المالية.

السؤال رقم (16) : (إن وضع خطة تدقيق تتضمن إجراءات تحليلية يقلل من المخاطر التشغيلية ويحسن كفاءة التنفيذ، مما ينعكس إيجاباً على جودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.83) وانحراف معيارى بلغ (0.375) ومعامل اختلاف (45.18) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . مما يعني أن التخطيط القائم على التحليل الإحصائي والمالي يسهم في تعزيز دقة وجودة التقارير المالية النهائية.

السؤال رقم (17) : (يمكّن المدقق الخارجي استخدام تحليل الاتجاهات والفروق النسبية لاكتشاف الانحرافات بدقة، وهو ما يرفع جودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.77) وانحراف معيارى بلغ (0.424) ومعامل اختلاف (55.06) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . ما يشير إلى إدراك المبحوثين لأهمية تحليل الاتجاهات في اكتشاف الانحرافات وتعزيز مصداقية الإبلاغ.

السؤال رقم (18) : (مراجعة الأدلة والقرائن باستخدام الأدوات التحليلية على مدار جميع مراحل التدقيق تضمن الاتساق والدقة مما يعزز مصداقية وجودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.86) وانحراف معيارى بلغ (0.353) ومعامل اختلاف (41.05) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . مما يدل على أن المراجعة التحليلية الشاملة تؤدي إلى اتساق عالي في تقارير التدقيق.

السؤال رقم (19) : (اعتماد المدقق الخارجي على نتائج الإجراءات التحليلية في تكوين رأيه يمثل ضمانة لعدالة العرض ويعزز جودة الإبلاغ) على متوسط جسابى بلغ (0.8) وانحراف معيارى بلغ (0.402) ومعامل اختلاف (50.25) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . مما يعكس أهمية الاعتماد على التحليل المالي في بناء الرأي المهني للمدقق الخارجي.

السؤال رقم (20) : (دمج التحليلات المالية مع تقييم الرقابة الداخلية يوفر تغطية أشمل للمخاطر ويسهم في جودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.83) وانحراف معيارى بلغ (0.375) ومعامل اختلاف (45.18) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . ما يدل على وعي العينة بأن الجمع بين التحليل المالي والرقابة الداخلية يعزز الثقة في النتائج النهائية.

السؤال رقم (21) : (يتحقق المدقق الخارجي من التزام الوحدة الاقتصادية بالمبادئ المحاسبية الصحيحة باستخدام أدوات التحليل المالي بما يساهم في اكتشاف الانحرافات وضمان دقة وجودة تقريرها المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.86) وانحراف معيارى بلغ (0.353) ومعامل اختلاف (41.05) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . وتشير النتائج إلى اتفاق مرتفع جدًا، مما يعني أن استخدام التحليل المالي أداة رئيسية لاكتشاف الأخطاء وضمان دقة الإفصاح المالي بالنسبة للمدقق الخارجي

السؤال رقم (22) : (يُقيّم المدقق الخارجي قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في نشاطها باستخدام التحليلات المالية، وهو ما يسهم في تعزيز موثوقية وجودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.82) وانحراف معيارى بلغ (0.389) ومعامل اختلاف (47.44) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . وتدل النتائج على اتفاق جيد بين المبحوثين، مما يعكس إدراكهم لأهمية التحليل المالي في تقييم الاستمرارية ومصداقية البيانات المالية.

السؤال رقم (23) : (يأخذ المدقق الخارجي بعين الاعتبار أي تغييرات في السياسات المحاسبية ويبيّن أثرها استنادًا إلى التحليلات المالية مما يزيد من وضوح وشفافية تقريره ويعزز جودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.85) وانحراف معيارى بلغ (0.36) ومعامل اختلاف (42.35) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . وتشير النتائج إلى اتفاق مرتفع جدًا، ما يدل على إدراك المدققين لأهمية التحليل المالي في تفسير أثر التغييرات المحاسبية وتحسين الإفصاح.

السؤال رقم (24) : (إن تعبير المدقق عن رأيه في القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تحليل شامل لنتائج الأعمال المالية يضمن عدالة العرض ويعزز جودة الإبلاغ المالي) على متوسط جسابى بلغ (0.84) وانحراف معيارى بلغ (0.368) ومعامل اختلاف (43.81) مما يدل على التوافق وتشتت ضعيف . تشير النتائج إلى اتفاق مرتفع جدًا، مما يدل على أن الرأي المهني المبني على تحليل شامل يسهم بشكل كبير في تحقيق العدالة والموضوعية في التقارير المالية.

من خلال التحليل الإحصائي الدقيق لعينة البحث، وبالاعتماد على الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة، توصل الباحث إلى أن الإجراءات التحليلية وكفاءة المدقق الخارجي تمثلان عاملًا جوهريًا ومؤثرًا في رفع جودة الإبلاغ المالي. فقد أظهرت نتائج التحليل وجود مستوى توافق مرتفع جدًا بين آراء أفراد العينة تجاه محاور قائمة الفحص، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين

(0.79 – 0.90) مع انحرافات معيارية منخفضة، مما يعكس تجانسًا واضحًا في الاتجاهات.

كما بينت نتائج معامل الثبات (α) للمتغيرات الأساسية ارتفاع درجة الاتساق الداخلي، حيث بلغ (0.93) للمتغير المستقل و(0.91) للمتغير التابع، وهو ما يعزز موثوقية القياسات الإحصائية المعتمدة. وأكد اختبار معامل الارتباط (بيرسون) وجود علاقة ارتباط طردية قوية جدًا بين الإجراءات التحليلية وكفاءة المدقق جودة الإبلاغ المالي بلغت (0.949) عند مستوى دلالة (Sig = 0.000).

أما نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط فقد أوضحت أن الإجراءات التحليلية وكفاءة المدقق الخارجي تفسر ما نسبته (90.1%) من التباين في جودة الإبلاغ المالي، وهو ما يدل على تأثير جوهري ومباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع. كما أظهرت النتائج أن كل زيادة بوحدة واحدة في مستوى الإجراءات تؤدي إلى زيادة تعادل (1.011) وحدة في جودة الإبلاغ المالي.

وبناءً على هذه النتائج، تم رفض الفرضيتين العدميتين وقبول الفرضيات البديلة التي تؤكد وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وعليه، فإن تعزيز الإجراءات التحليلية ورفع كفاءة المدقق الخارجي يسهمان بصورة مباشرة في تحسين جودة الإبلاغ المالي، مما ينعكس إيجابًا على مستوى الشفافية والمصداقية في التقارير المالية .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- الإجراءات التحليلية تمثل أداة أساسية في عملية التدقيق، تُستخدم لتحليل العلاقات المنطقية والمالية بين البيانات بهدف اكتشاف الأخطاء والانحرافات الجوهرية.
2- كفاءة المدقق الخارجي لا تعتمد فقط على قدرته النظرية، بل تتحدد بقدرته العملية على توظيف الأدوات التحليلية في تفسير البيانات واستخلاص مؤشرات رقابية دقيقة.
3- التطور المهني في بيئة التدقيق أدى إلى انتقال الإجراءات التحليلية من مجرد فحص وصفي بسيط إلى استخدام أساليب متقدمة تشمل التحليل الأفقي والنسب المالية التفسيرية.
4- لا يوجد توقيت محدد لتطبيق الإجراءات التحليلية، إذ تُستخدم في جميع مراحل التدقيق (التخطيط، التنفيذ، إعداد التقرير) مع اختلاف أهدافها وأهميتها في كل مرحلة.
5- توافر الكفاءة المهنية لدى المدقق يسهم في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية ويحدّ من الأخطاء الجوهرية في عملية التدقيق.
6- تطبيق الإجراءات التحليلية فعليًا داخل المصارف أظهر تباينًا في مستوى استخدامها بين المصارف الخاضعة للبحث، مما يؤكد أن درجة التزام المدققين بهذه الإجراءات ليست موحدة وتعتمد على خبرتهم ومهاراتهم المهنية.
7- نتائج التحليل المالي بيّنت أن الإجراءات التحليلية تُسهم بشكل فعلي في كشف المؤشرات المبكرة للمخاطر المالية والانحرافات، سواء من خلال تحليل النسب المالية أو مقارنة الاتجاهات بين السنوات، وهو ما يدعم دورها في التنبؤ وعدم الاكتفاء بالكشف بعد حدوث الأخطاء.
8- التحليل التطبيقي أظهر أن كفاءة المدقق ترتبط بدرجة اعتماده الفعلي على الأدوات التحليلية، وليس فقط بامتلاكه للمعرفة النظرية، وأن المدققين ذوي الخبرة الأعلى حققوا نتائج أدق وأكثر احترافية عند تفسير المؤشرات المالية
9- النتائج الميدانية بيّنت أن جودة الإبلاغ المالي تتحسن بشكل واضح عند دمج الإجراءات التحليلية مع كفاءة عالية للمدقق الخارجي، حيث ظهر أن المصارف التي تم فيها تطبيق الإجراءات التحليلية بفعالية قدّمت قوائم مالية أكثر شفافية واتساقًا
10- المصرف الاهلي العراقي ، أولًا: نسب السيولة، 61% : 2021 سيولة منخفضة تعكس محدودية قدرة المصرف على تغطية التزاماته قصيرة الأجل. 2022: 70% تحسن نسبي في السيولة واستقرار في المركز المالي. 2023: 73% استمرار التحسن، ما يشير إلى قدرة أفضل على إدارة الأصول المتداولة وتغطية الالتزامات.

ثانيًا: نسب النشاط (كفاءة استخدام الموجودات) ، معدل دوران إجمالي الموجودات: 2021: 5% كفاءة محدودة في توظيف الموجودات لتحقيق الإيرادات. 2022: 4% تراجع طفيف يعكس ضعف الكفاءة التشغيلية. 2023: 9% تحسن واضح في استغلال الموارد وتحقيق عوائد أكبر. معدل دوران الموجودات الثابتة: 2021: 238% كفاءة مرتفعة في استغلال الموجودات الثابتة. 2022: 209% انخفاض نسبي في الاستخدام التشغيلي. 2023: 620% قفزة كبيرة تدل على كفاءة عالية في توظيف الأصول الثابتة وتحقيق عوائد إنتاجية. معدل دوران الموجودات المتداولة: 2021: 11% كفاءة جيدة في إدارة الموجودات قصيرة الأجل. 2022: 9% تراجع نسبي في استغلال الأصول المتداولة. 2023: 16% تحسن كبير في كفاءة الإدارة التشغيلية وتحقيق إيرادات أعلى من الأصول الجارية.

ثالثًا: نسب الربحية ، العائد على إجمالي الموجودات: 2021: 1% أداء ضعيف. 2022: 1% استقرار دون تحسن. 2023: 5% تحسن واضح في كفاءة استثمار الموجودات وتحقيق أرباح تشغيلية أعلى. العائد على حقوق الملكية: 2021: 8% أداء مقبول ومستقر. 2022: 8% ثبات دون نمو. 2023: 38% قفزة قوية في صافي الأرباح وزيادة القيمة المضافة للمساهمين.

العائد على رأس المال العامل: 2021: -5% خسائر تشغيلية من رأس المال العامل. 2022: -5% استمرار العجز. 2023: -23% تفاقم العجز المالي وضعف في تحقيق عوائد من الموارد التشغيلية قصيرة الأجل.

رابعًا: نسب المديونية والهيكل المالي ، الديون الإجمالية إلى إجمالي الموجودات: 2021: 68% اعتماد مرتفع على التمويل الخارجي. 2022: 71% زيادة طفيفة في المديونية. 2023: 76% ارتفاع إضافي يشير إلى توسع في الأنشطة لكنه يرفع مستوى المخاطر المالية. الديون الإجمالية إلى حقوق الملكية: 2021: 477% هيكل رأسمالي مثقل بالديون. 2022: 625% زيادة كبيرة في الرافعة المالية. 2023: 689% ارتفاع مقلق في الاعتماد على التمويل بالدين، ما يقلل من هامش الأمان للمستثمرين ويزيد احتمالية التعثر المالي.

التوصيات

1- ضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية واستخدام النسب والمؤشرات المالية من قبل المدقق خلال جميع مراحل التدقيق، لما توفره من دعم في تحديد طبيعة التخطيط والتوقيت ومدى الاختبارات التدقيقية، مع الاحتفاظ بالنتائج السابقة لغايات المقارنة والتقييم المستقبلي.
2- اعتماد الإجراءات التحليلية كوسيلة حديثة في عملية التدقيق لما لها من دور فعّال في تسريع إنجاز عملية الرقابة وتخفيض تكلفتها دون التأثير على جودة النتائج.
3- ضرورة استخدام الإجراءات التحليلية بصورة لا تقتصر على الكشف عن الانحرافات فحسب، بل تتضمن تقديم تفسير مهني واضح ومقنع لأي علاقة غير طبيعية تظهر في البيانات المالية.
4- يوصي الباحث بضرورة إصدار دليل رقابي رسمي من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق يُعرّف بالإجراءات التحليلية، ويحدد أساليبها وأنواعها وأهداف تطبيقها في كل مرحلة تدقيقية.
5- ضرورة تحديد الهدف المهني من تطبيق الإجراءات التحليلية قبل الشروع بها، وقياس مدى إمكانية الاعتماد على نتائجها في بناء الحكم التدقيقي النهائي.
6- تعزيز جودة البيانات المالية المتاحة للمدققين لضمان فعالية تطبيق الإجراءات التحليلية، مع مراعاة طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية وتوافر معلومات دقيقة وحديثة.
7- ضرورة تدريب المدققين الخارجيين على الاستخدام المتقدم للإجراءات التحليلية وربط نتائجها بالتحليل المهني العميق، وليس الاكتفاء بالتحقق المستندي التقليدي.
8- يوصي الباحث بإدراج مهارات التحليل المالي والإجراءات التحليلية ضمن برامج التأهيل المهني والدورات التطويرية للمدققين بما يضمن رفع قدرتهم على التفسير لا الاكتشاف فقط.
9- أهمية تعزيز الحكم المهني والاستنتاج التحليلي لدى المدقق عند مواجهة مؤشرات غير طبيعية، وعدم الاكتفاء بمجرد تسجيل الملاحظة أو طلب مستند إضافي.
10- التأكيد على أن رفع جودة الإبلاغ المالي يتطلّب تحقيق ترابط فعلي بين فاعلية الإجراءات التحليلية ومستوى كفاءة المدقق الخارجي، مما يستوجب دعم هذا الترابط بصورة مؤسسية داخل المصارف والهيئات الرقابية.

توافر البيانات:
تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:
يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:
لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:
لا احد

References:

1. Hindiyyah, Yara Saeed Mustafa (2019). Mada Tatbiq Al-Ijra'at Al-Tahliliyyah fi Sharikat Al-Tadqiq wa Atharuha 'ala Tatwir Jawdat Al-Tadqiq fi Filastin. Master's thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master in Tax Disputes, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2. Maji, Ahmed Hussein; Kazim, Taysir Jawad (2023). Athar Kafa'at Muraqib Al-Hisabat 'ala Mumarasat Al-Tadqiq Al-Sahabi. Al-Akademiya Al-Iraqiya Journal, University of Kufa, Vol. 2, No. 69.
3. Al-Jubouri, Mustafa Basil Mohammed (2021). Dawr Al-Mudqiq Al-Khariji wa Al-Fahis Al-Dakhili fi Tahsin Al-Fahs Al-Daribi: Bahth Tatbiqi fi Al-Hay'ah Al-'Ammah lil-Dara'ib. Partial requirement for obtaining the Certified Public Accountant certificate, Higher Institute for Accounting and Financial Studies – Department of Accounting Studies, University of Baghdad.
4. Mahdi, Fatima Safaa; Kamil, Omar Ali (2021). Ta'thir Muhasabat Al-Qimah Al-'Adilah fi Jawdat Al-Iblagh Al-Mali. Riyada Journal for Finance and Business, Al-Nahrain University, Vol. 3, No. 2.
5. Abdul Amir, Fatima Mohsen (2024). Ta'thir Al-Ahammiyyah Al-Nisbiyyah 'ala Jawdat Al-Iblagh Al-Mali Wifq Mutطلبات Ma'ayir Al-Iblagh Al-Mali Al-Dawliyyah (IFRS): Tatbiq 'Amali 'ala 'Aynah min Al-Masarif Al-'Iraqiyyah Al-Khassah Al-Mudrajah fi Souq Al-'Iraq lil-Awraq Al-Maliyyah. Master's thesis, College of Administration and Economics – Department of Accounting, Iraqi University.

6. Owaid, Ali Karim; Al-Obaidi, Ali Qasim (2021). Jawdat Ada' Al-Mudqiq Al-Khariji fi Zill Ma'ayir Al-Tadqiq Al-Dawliyyah wa Mutaghayyirat Al-Bi'ah Al-Kharijiyyah. Al-Riyada Journal for Finance and Business, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Vol. 2, No. 3.
7. Tariq, Nuran Khalil; Al-Obaidi, Ali Qasim (2022). Ta'zeez Kafa'ah wa Fa'aliyyat Nizam Al-Ma'lumat Al-Muhasabi fi Daw' Al-Iltizam bi Mi'yar Adillat Al-Ithbat Al-Dawli (IAS 500): Tatbiq fi 'Aynah min Makatib Muraqibi Al-Hisabat. Al-Riyada Journal for Finance and Business, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Vol. 3, No. 4.
8. Hayes ،Rick Stephan ،(2004) ،Principles of Auditing: An Introduction to International Standards on Auditing. 2nd Edition ، Pearson Education ،United Kingdom